III. عوامل إضافية تحدّ من تأسيس الأعمال التجارية واستجابات الحكومة

بالإضافة إلى تحديات التسجيل/مزاولة العمل بشكل رسمي، ثمّة عوامل أخرى تقف عقبة أمام تأسيس مشاريع ومؤسسات أعمال جديدة:

- عدم القدرة على الحصول على التمويل: تُحجم البنوك بشكل عام عن تقديم الدعم وتكبّد المخاطر الإضافية المنطوية على تأسيس المشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتطويرها. وتمثل هذه المشاريع أكثر من 95 بالمئة من القطاع الخاص وتساهم بقرابة 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فهي تحصل على نسبة منخفضة للغاية من القيمة الإجمالية للقروض التجارية. وقد وفرّت الحكومة آليات دعم مالي لمثل هذه المشاريع والمنشآت، بما في ذلك صندوق التنمية والتشغيل الذي تأسس في عام 1989، وصندوق المرأة للتمويل الأصغر منذ عام 1996، ومشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل الذي تأسس في عام 2014، ومشروع Stand-Up الممول من البنك المركزي منذ عام 2019 وغيرها من البرامج برعاية دولية (مثل "صندوق نمو" بإدارة شركة "جروفنر" الذي تم إطلاقه في الأردن في عام 2014). علاوة على ذلك، نظراً لأن نسبة قليلة من أصحاب المشاريع الريادية الصغيرة يمتلكون حساباً لدى مؤسسة مالية (النساء والشباب على وجه الخصوص)، فقد تم تطوير أدوات الائتمان الرقمي. ومع ذلك، لم يتمكن هذا التطوير في مجال الأعمال والخدمات المالية من تلبية جميع الاحتياجات الحالية؛ إذا لا يزال الرياديون يواجهون صعوبات كبيرة للحصول على الدعم المالي للبدء بأعمالهم التجارية (وتطويرها). وغالباً ما يكون الأقارب والأصدقاء مصدر التمويل الرئيسي خلال المراحل المبكرة من تطوير العمل التجاري أو المشروع.

> "إن السبب الرئيس في عرقلة القطاعات الاقتصادية هو التخبط في الإجراءات الحكومية والبيروقراطية العالية نسبياً لحجم القطاع الاقتصادي. وكانت وما زالت أولى التوصيات المطروحة من قبل الجهات الحكومية هي العمل على حل مشكلتي الفقر والبطالة، ولكن الحلول بقيت مجرد نظريات دون تطبيق أي منها على أرض الواقع. كيف ذلك وقد استغرق الأمر ثماني سنوات لترخيص أحد مشاريعي الاستثمارية وحل المعضلات القانونية غير المفهومة بالنسبة لي. كل هذا يتسبب في تأخير الحل وضياع الفرص على صاحب العمل."
>
> ميشيل نزال،
> مستثمر وعضو مجلس إدارة
> جمعية رجال الأعمال الأردنيين

- ضعف ثقافة التدريب على ريادة الأعمال: وفقاً للعديد من الدراسات الأخيرة، ذكر أغلبية الأردنيين أنهم مهتمون بريادة الأعمال وأكدوا أنهم يتمتعون بالمعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة لبدء عمل تجاري. في الواقع، يشير الملاحظون أن المعرفة والثقافة الريادية الفعلية بين الأردنيين، والشباب منهم تحديداً، ضعيفة إضافة إلى محدودية وجود الروح الريادية بينهم. وقد ثبتت صحة هذا التقييم، وفقاً للاستطلاع الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال/ تقرير الأردن الوطني لعام 2019/2020، نظراً لأن الغالبية العظمى من الرياديين الأردنيين الذين يشرعون بإطلاق مشاريع تجارية (92.2 %) أو من أصحاب المشاريع القائمة (93.8 %) يعترفون بأن نشاطهم لا ينشأ عن واجب مهني حقيقي؛ إذ إن ريادة الأعمال بالنسبة لهم هي مجرد بديل لنقص الوظائف في القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فشلت ريادة الأعمال في الحد من معدلات البطالة، خاصة بين الشباب (بنسبة 49.3 بالمئة في الفئة العمرية 24-15). وبحسب اليونيسيف، فإن 5 بالمئة منهم فقط ينجحون في الحفاظ على أعمالهم التجارية. ولدعم الرياديين الصغار من ناحية تقنية، تأسست المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) في عام 2012 لدعم المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال نشر المعلومات، وتنمية الموارد البشرية وترقيتها، وتقديم المشورة بشأن حزم التوظيف. كما تشرف (جيدكو) على صندوق تنمية المحافظات الذي يركز على دعم المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأرياف. في السنوات الأخيرة، جرى إنشاء المنظومة الريادية بمجموعة ناشئة من مراكز التدريب وحاضنات الأعمال (20 مؤسسة) ومسرعات الأعمال (مثل مؤسسات) بقيادة القطاع الخاص/ المنظمات غير الحكومية/ الحكومة لتلبية احتياجات المشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة التي يدعمها البرنامج الوطني لحاضنات الأعمال الذي أطلقته وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. ومع ذلك، لا تتوزع هذه المؤسسات بالتساوي على جميع أنحاء الأردن؛ إذ يتركز معظمها في المراكز الحضرية الكبرى (عمان، وإربد والزرقاء).

- عدم الاعتراف بخصوصية مشاريع الأعمال المدارة منزلياً: سعت السلطات الأردنية كذلك منذ عام 2011 إلى دعم ريادة الأعمال من خلال إضفاء الطابع الرسمي على أنواع المشاريع التجارية غير المعترف بها سابقاً. وينطبق ذلك على الأعمال المدارة من المنزل، في المشاريع الفكرية (كالاستشارات المستقلة وتطوير البرامج، وما إلى ذلك)، وتحضير الطعام، والحرف اليدوية والخدمات المنزلية. ومع ذلك، وبصرف النظر عن التسهيلات القليلة المقدمة في مرحلة التسجيل (على سبيل المثال، لا يُطلب منها التسجيل لدى غرفة التجارة)، فإن مشاريع الأعمال المدارة منزلياً تخضع للوائح التسجيل ومزاولة العمل رسمياً ذاتها التي تخضع لها المنشآت الأخرى. بشكل عام كمؤسسة فردية أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة تضامن. كما أن الترخيص خاصة فيما يتعلق بتقسيم المساحة والمتطلبات المعمارية، يفرض مزيداً من القيود.

- عدم الاعتراف بالمشاريع ومؤسسات الريادة الاجتماعية: على الرغم من اهتمام الشباب الأردني المتزايد بريادة الأعمال الاجتماعية، أي المؤسسات والمشاريع التي تجمع بين الأهداف المجتمعية (الموجهة نحو القضايا الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو الصحة العامة أو البيئية) بروح ريادية، والتي يكون هدفها الرئيسي في المقام الأول هو إحداث أثر اجتماعي بدلاً من تحقيق الربح بشكل مباشر لمالكيها أو المساهمين فيها، إلا أن السلطات لم تعترف بها على هذا النحو بعد، كما أنها تعاملها كأي مؤسسة ربحية أخرى.

IV. التوصيات

تهدف التوصيات البرامجية والتشغيلية التالية إلى تذليل العقبات المذكورة في القسم السابق كما يلي:

- **خلق بيئة مواتية أكثر من خلال تسهيل عملية وإجراءات التسجيل:**

- **المهل القانونية:** يجب أن يتّبع الإطار الزمني لمختلف إجراءات التسجيل مبدأ "السكوت علامة الرضا"، بحيث يكون عدم الرد من أي سلطة معنية ضمن الإطار الزمني المحدد بمثابة الموافقة، الأمر الذي يدفع السلطات، بما فيها الأجهزة الأمنية إلى أن تكون أكثر كفاءة لا سيما في مرحلة الترخيص.

- **تبسيط عنصر الترخيص ضمن عملية التسجيل (المرحلة الخامسة):** يجب تخطيط مختلف الإجراءات المتعلقة بالحصول على رخص المهن وتنسيقها بشكل أفضل بين مختلف السلطات والجهات المعنية، فضلاً عن تحسين شفافيتها. وكذلك ينبغي تقليل عدد الوثائق والمستندات المطلوبة، وألا يتم فرض وجود مساحة مكتبية على الرياديين بالضرورة.

> "يجب علينا تحسين الثقافة المجتمعية بخصوص بعض القطاعات التي يحتاجها سوق العمل، والتوصية بالتعليم بجميع أشكاله (الأكاديمي والمهني والتقني) بشكل أساسي لأنه مفتاح الحلول جميعها. كما نحتاج إلى شمولية الحلول لتشمل جميع القطاعات (أي الحكومية، والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني)، لا كل قطاع على حدة. لقد بدأت الحكومة فعلياً بتفعيل النظام الإلكتروني في مؤسساتها والابتعاد عن أشكال العمل التقليدية. ينبغي علينا التشجيع على ريادة الأعمال وتوفير التمويل بهدف خلق بيئة استثمارية مشجعة، على سبيل المثال إنشاء حاضنات للأعمال الريادية بتسهيلات كبيرة للشباب لتذليل عقبات التسجيل والتكاليف العالية."
>
> معالي السيد سمير مراد،
> وزير العمل الأسبق في الأردن

- **بذل المزيد من الجهود من تعريف الرياديين الطموحين بعالم المشاريع:** يجب عقد جلسات تعريفية في المدارس، والجامعات والمراكز الاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، والتي تهدف إلى تعريف الشباب بعالم المشاريع والمنشآت، بما في ذلك مسائل التسجيل ومزاولة العمل رسمياً، والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية، ومفهوم الشركات الناشئة والابتكار، ومنظومة ريادة الأعمال، ومفهوم المخاطر وما إلى ذلك.

- **السعي إلى تحقيق توزيع جغرافي أكثر تكافؤاً لحاضنات الأعمال وخدمات تيسير ريادة الأعمال:** ينبغي الترويج لإنشاء حاضنات الأعمال وخدمات تيسير ريادة الأعمال، مع نشر هذه المؤسسات عبر المحافظات الحضرية والريفية في البلاد بصورة أكثر تساوياً.

- **تكثيف الجهود لتمكين الرياديين الشباب، وخاصة الرياديات الإناث، من الحصول على التمويل:** ينبغي إعطاء الأولوية للمشاريع المدارة منزلياً ومؤسسات الريادة الاجتماعية (انظر أدناه). وفي المقابل، فمن المهم تقييم أثر مختلف الأدوات المالية للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، التي تهدف إلى دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منذ عقد من الزمن وتكييف استهدافها وجوانبها التشغيلية وفقاً لذلك.

> "يجب الحرص على تنظيم سوق العمل لا قوننته، والعمل على الأتمتة فالحل الرئيسي للاقتصاد غير المنظم هو إصدار برنامج تنفيذي يترجم رؤية التحديث الاقتصادي التي من شأنها أن تكون إحدى الحلول لأزمة البطالة. وإن تنفيذ استراتيجيات التشغيل، وإعادة هندسة الإجراءات، والابتعاد عن الواسطة والمحسوبية، والتوجه نحو التطوير الإداري، وكذلك تشجيع البيئة الاستثمارية من خلال توفير التمويل، وتخفيض الضرائب، ووقف البيروقراطية هي جميعها حلول لأزمة البطالة"
>
> غسان نقل، رجل أعمال،
> رئيس مجلس أمناء مؤسسة ولي العهد

- **الاعتراف بخصوصية الأعمال التجارية المدارة منزلياً:** يجب الاعتراف بالطبيعة غير المستقرة للمشاريع المدارة منزلياً، ما يستلزم خفض تكلفة إجراءات التسجيل وتيسيرها، وتقديم الدعم المالي المخصص.

- **الاعتراف بوجود مؤسسات الريادة الاجتماعية:** يجب الاعتراف بمفهوم مؤسسات الريادة الاجتماعية وتعريفها في التشريعات الأردنية، وذلك وفقاً لمعايير متفق عليها. نظراً لقيمتها المضافة كمؤسسات تخدم المجتمع، فينبغي أيضاً منحها معاملة تفضيلية آمنة، كتخفيض تكاليف التسجيل والضرائب، وتزويدها بالدعم المالي المخصص.

- **السعي إلى توفير حزمة اشتراكات مجزأة في الضمان الاجتماعي لأصحاب المشاريع الريادية الصغيرة:** لجعل التسجيل في مؤسسة الضمان الاجتماعي أكثر جاذبية، ينبغي منح الرياديين من ذوي الموارد المالية المحدودة خيار الاشتراك في حزم أقل تكلفة مختلفة عن الحزم الكاملة في الضمان الاجتماعي، بمستوى أقل من الاقتطاعات.

تأتي هذه الوثيقة في إطار مشروع "صمّم" المموّل من البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية لدعم لبنان والأردن والعراق، وبدعم من جمهورية التشيك والدنمارك والاتحاد الأوروبي وإيرلندا وسويسرا.

منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن المحتوى الوارد في موجز السياسات هذا وهو لا يعكس بأي من الأحوال موقف البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية أو الجهات المانحة له.

بدعم من
RDPP LEBANON JORDAN IRAQ
Funded by:

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

هـ د ف

التنمية البشرية والاقتصادية

تحديد العوائق التي تواجه إنشاء المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن وطرق تجاوزها

شباط/فبراير
2023

ملخص

يواجه رواد الأعمال الأردنيون صعوبات إدارية ومالية كبيرة في بدء أعمالهم التجارية في الأردن، فمعدلات الفشل في هذا المجال مرتفعة. وإذا كان لريادة الأعمال أن تشكل أداة ضد البطالة ومحركاً للنمو الاقتصادي، فمن الضروري أن تعيد الحكومة تقييم التشريعات الخاصة بإنشاء الشركات.

بناءً على تجربة منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في إنشاء حاضنة بالشراكة مع شركة الزمرد للشرقيات في عمان، وبدعم من جهود البحث والتحليل، تقترح مذكرة السياسات هذه التوصيات التالية لمساعدة رواد الأعمال في النجاح في بدء أعمالهم التجارية وتطويرها، ما يجعلهم تالياً وكلاء حقيقيين للتغير الاقتصادي في الأردن.

- خلق بيئة أكثر مواءمة للريادة من خلال تسهيل عمليات التسجيل وإجراءاتها
- مواصلة الجهود لرفع وعي رواد الأعمال الطموحين بعالم المشاريع
- بذل المزيد من الجهود لتعريف الرياديين الطموحين بعالم المشاريع
- السعي إلى تحقيق توزيع جغرافي أكثر تكافؤاً لحاضنات الأعمال وخدمات تيسير ريادة الأعمال
- تكثيف الجهود لتمكين الرياديين الشباب، وخاصة الرياديات، من الحصول على التمويل
- الاعتراف بخصوصية الأعمال التجارية المدارة منزلياً
- الاعتراف بوجود مؤسسات الريادة الاجتماعية
- السعي إلى توفير حزم اشتراكات مجزأة في الضمان الاجتماعي لأصحاب المشاريع الريادية الصغيرة

مقدمة

في الوقت الذي تعترف فيه الحكومة الأردنية بريادة الأعمال محركاً للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وازدهار البلاد والمواطنين والمستقبل، إلا أن الجهات المعنية، بدءاً بالرياديين أنفسهم، ما زالت تعتبرها حلقة ضعيفة في سوق العمل الأردني. على الرغم من نشوء منظومة لريادة الأعمال تتألف بشكل ملحوظ من القطاعين التقني والمالي الحكومي وقطاع المساعدة الائتمانية الخاص، ما تزال التحديات الفنية والائتمانية التي يواجهها الأردنيون الراغبون في فتح مشاريعهم التجارية وتنميتها كبيرة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخصوصاً من عقبات مالية، وإدارية وحتى غياب روح ريادة الأعمال بين الشعب الأردني.

بوصفها جزءاً من منتدى التنمية البشرية والاقتصادية (هدف)، سعت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) إلى دعم إحداث تغيير جذري ينحو إلى مجتمع أكثر استنارة، وتمكيناً ومرونة، ويسوده الإنصاف في الأردن والعالم العربي من خلال البحوث والسياسات الاجتماعية، والاقتصادية الشاملة والمستنيرة. ومن هذا المنظور، يهدف موجز السياسات هذا إلى:

1. وصف الإطار التنظيمي الذي يحكم تسجيل المشاريع والمنشآت في الأردن ومزاولة العمل بشكل رسمي.
2. تحديد المعيقات الإدارية والمالية التي تعرقل جهود الرياديين لفتح مشاريعهم التجارية؛ ومن خلال القيام بذلك، فهو يستعرض كذلك السياسات وآليات الدعم ذات الصلة المقدمة من القطاعين الخاص والعام لتعزيز إنشاء المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن القيود التي تواجهها.
3. يطرح توصيات عملية مصممة لتسهيل إنشاء المشاريع والمنشآت التجارية.

indd 1
3/6/23 3:20 PM

I. النظام التنظيمي لريادة الأعمال لبدء الأعمال التجارية

إن تسجيل المشروع التجاري وترسيمه يجعل منه كياناً رسمياً، بما يسمح له بالانخراط في المعاملات الرسمية كما ييسر تأهله للاستفادة من القروض ومزايا الاستثمار في القطاع العام، ويحظى بالحماية القانونية ضد أي منافسة غير مشروعة بين الشركات، ويصبح بمقدوره استقطاب الموظفين المهرة، ويُسمح له كذلك بالدعاية والإعلان بحرية، والتوسع في العمل التجاري وجذب عملاء جدد. وتخضع عملية التسجيل لسلسلة من القوانين، بما فيها قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته، وقانون رخص المهن رقم 20 لسنة 1985، من بين أمور أخرى. يتألف التسجيل من مرحلتين رئيسيتين تنطوي كل منهما على خطوات إلزامية وغير إلزامية: أولاً، تسجيل المؤسسة وترخيصها (أ). ثانياً، إضفاء الطابع الرسمي كلياً عليها لمزاولتها العمل كمؤسسة رسمية (ب). يوضح الجدول التالي اللوائح الرسمية المتصلة بهاتين المرحلتين وطرق تنفيذها، بغض النظر عن حجم المشروع أو المنشأة. في السنوات الماضية، أصبح الأردن يدرك بشكل متزايد التحديات المحددة التي يواجهها أصحاب المشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل الحجم الأكبر من المشاريع (تصل إلى 98 بالمئة). وتُعرّف المشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشاريع والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدد العمال، والعائدات السنوية في قطاعات الصناعة، والخدمات والتجارة

	القطاع الصناعي- متناهية الصغر	القطاع الصناعي- الصغيرة	القطاع الصناعي- المتوسطة	قطاع الخدمات- متناهية الصغر	قطاع الخدمات- الصغيرة	قطاع الخدمات- المتوسطة	القطاع التجاري- متناهية الصغر	القطاع التجاري- الصغيرة	القطاع التجاري- المتوسطة
عدد العمال	أقل من 5	أقل من 20	أقل من 100	أقل من 5	أقل من 25	أقل من 50	أقل من 5	أقل من 10	أقل من 50
قيمة المبيعات	أقل من 100 ألف دينار	أقل من مليون دينار	ملايين دينار	أقل من 3 ألف دينار	أقل من 500 ألف دينار	أقل من مليون دينار	أقل من 120 ألف دينار	أقل من 150 ألف دينار	أقل من مليون دينار

المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو). تعريف المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (https://www.jedco.gov.jo/EN/ListDetails/Small__Medium_Enterprises_Definition/67/4)

وعلى أي حال، لا تُعرّق إجراءات التسجيل ومزاولة العمل بشكل رسمي ومتكامل بين المشاريع متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة والمؤسسات الأكبر حجماً، والأمد قوة كذلك.

أ) **التسجيل والترخيص** (الجدول من "دليلك لبدء العمل" في إطار مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

I: الموافقات المسبقة: إلزامية في بعض الحالات عندما يتعلق الأمر بالسلامة العامة/ **المدة الزمنية:** غير محددة **الرسوم:** غير محددة	الموافقات المسبقة من الوزارات المعنية مطلوبة للقطاعات التي تستلزم خبرة محددة: قطاع الخدمات الغذائية والسكن؛ أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ الزراعة والحراجة وصيد الأسماك؛ الفن والترفيه والإيداع، الإنشاءات؛ التعليم؛ دعم الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء؛ الأنشطة المالية والتأمين؛ صحة الإنسان وأنشطة العمل الاجتماعي؛ الاتصال والمعلومات؛ التصنيع؛ التعدين واستغلال المحاجر؛ الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية؛ الأنشطة العقارية؛ خدمات النقل والتخزين.

II: تسجيل العمل كهيئة رسمية (إلزامي، وزارة الصناعة والتجارة- الفروع الإقليمية؛ (يوم واحد على الأقل)

	نوع المنشأة	المسؤولية/ خصائص أخرى	المتطلبات	الحد الأدنى من قيمة رأس المال/ الرسوم
1	مؤسسة فردية	- أسطول الأشكال - مسؤولية مطلقة/ الأموال الشخصية مع عائدات الأعمال/ تغطية الخسارة	- قد يكون هناك حاجة لتقديم الوثائق لمديرية السجل التجاري والصناعي المركزي التابع لوزارة الصناعة والتجارة	10 00 دينار - الرسوم: 49 ألف دينار 80 ألف دينار
2	شركة تضامن	2–20 شريكاً - مسؤولية مطلقة (انظر أعلاه)	- محام واحد إذا كانت قيمة رأس المال تساوي 50 ألف دينار أردني فأكثر - اتفاقية شراكة	- الرسوم: 160 دينار
3	شركة ذات مسؤولية محدودة	- الشكل الأكثر تعقيداً: يشكل عام مالكان أو أكثر - مالك واحد: موافقة دائرة مراقبة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة - مسؤولية محددة - الأسهم متاحة للجمهور.	- مراجع حسابات واحد - محام واحد إذا كانت قيمة رأس المال تساوي 20 ألف دينار أردني فأكثر	دينار واحد الرسوم: 120 دينار
4	شركة توصية بسيطة: مزيج بين الفئتين الثانية والثالثة			
5	شركة مساهمة خاصة	- مملوكة بشكل عام من قبل منظمات غير حكومية أو عدد أقل من المساهمين - مسؤولية محدودة - تم بيع الأسهم بشكل خاص	- مراجع حسابات واحد - محام واحد	50 ألف دينار الرسوم: 130 دينار

III: تسجيل الاسم التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين (67 ديناراً أردنياً، المدة الزمنية: 20 دقيقة/ 10 أيام)/ تسجيل العلامة التجارية (اختياري) (657 ديناراً أردنياً، المدة الزمنية: غير محددة)

IV: الحصول على عضوية غرفة الصناعة والتجارة (الفروع الإقليمية) (إلزامي)

	نوع المنشأة	المتطلبات	التكاليف
1	تجارية	للشركات من الفئات 1،2، و4 الواردة أعلاه: السجل التجاري؛ والاسم التجاري، ورخصة المهن وهوية الأحوال المدنية (للأردنيين والأجانب). بالنسبة للشركات من الفئات 3 و4 و5 الواردة أعلاه (ذات الأسهم): بالإضافة إلى الوارد أعلاه: وثيقة برأس مال الشركة، وأسماء الشركاء أو المساهمين والحصص وأسماء المفوضين بالتوقيع صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة.	من 30 ديناراً أردنياً للشركة ذات قيمة رأس المال الذي يقل عن 500 دينار، وتصل إلى 2250 ديناراً للشركات ذات قيمة رأس المال الذي يساوي 10 ملايين دينار فأكثر.
2	صناعية + المؤسسات الحرفية	المتطلبات مساوية لمتطلبات مؤسسات الأعمال التجارية (انظر أعلاه)	التكاليف: (الرسوم) للمؤسسات الصناعية التي يكون عدد عمالها الأردنيين المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي عشرة عمال فأكثر ومسجلة برأس مال يساوي 30 ألف دينار فأكثر.

رسم العضوية	رسم التسجيل	ترعات خدمة المجتمع
ابتداءً من 100 دينار أردني (للشركات بقيمة رأس مال بين 30 ألف دينار- 100 ألف دينار) إلى 1500 دينار (للشركات بقيمة رأس مال 10 ملايين دينار فأكثر)	ابتداءً من 50 ديناراً (للشركات بقيمة رأس مال بين 30 ألف دينار- 100 ألف دينار) إلى 750 ديناراً (للشركات بقيمة رأس مال 10 ملايين دينار فأكثر)	ابتداءً من 50 ديناراً (للشركات بقيمة رأس مال بين 30 ألف دينار- 100 ألف دينار) إلى 300 ديناراً (للشركات بقيمة رأس مال 10 ملايين دينار فأكثر)

التكاليف (الرسوم) للمؤسسات الحرفية التي يكون غرضها الأساسي هو الصناعة بحيث يكون عدد عمالها الأردنيين المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي أقل من عشرة عمال ومسجلة برأس مال أقل من 30 ألف دينار.

رسم العضوية	رسم التسجيل	ترعات خدمة المجتمع
ابتداءً من 20 دينار أردني (للشركات بقيمة رأس مال أقل من 10 آلاف دينار) حتى 70 ديناراً أردنياً (للشركات بقيمة رأس مال 100 ألف دينار فأكثر)	ابتداءً من 10 دنانير (للشركات بقيمة رأس مال أقل من 10 آلاف دينار) حتى 35 ديناراً أردنياً (للشركات بقيمة رأس مال 100 ألف دينار فأكثر)	ابتداءً من 10 دنانير (للشركات بقيمة رأس مال أقل من 10 آلاف دينار) حتى 70 ديناراً أردنياً (للشركات بقيمة رأس مال 100 ألف دينار فأكثر)

V: رخصة المهن (في مبنى البلدية في المنطقة التي يقع فيها مقر عملك، ودائرة الأراضي والمساحة I **تختلف الرسوم** تبعاً لنوع نشاط العمل الاقتصادي I المدة الزمنية: أسبوع واحد من حيث المبدأ

	الموافقة المسبقة	(مثل الموافقة المسبقة المطلوبة قبل مرحلة التسجيل (انظر أعلاه
1		
2	الوثائق التي يتم تقديمها على مرحلتين:	**المرحلة الأولى (الموافقة المبدئية)** 1. إذن أشغال ساري المفعول (صادر من البلدية) 2. صورة عن مخطط موقع تنظيمي ساري المفعول (صادر من البلدية) 3. مخطط الأرض أو الموقع (صادر من دائرة الأراضي) 4. سند ملكية (صادر من دائرة الأراضي) **المرحلة الثانية (بعد الموافقة المبدئية)** 1. سجل تجاري 2. دليل العضوية في غرفة التجارة أو الصناعة 3. عقد إيجار أصلي 4. الموافقات المسبقة الرسمية المطلوبة حسب نوع العمل/ النشاط الذي ستديره المؤسسة

ب) مزاولة العمل بشكل رسمي ومتكامل

يجب القيام بالخطوات التالية للتمكن من مزاولة العمل بشكل رسمي ومتكامل:

الخطوات المطلوبة	الجهة المسؤولة	المتطلبات
الانتساب إلى الضمان الاجتماعي للمؤسسة ولكل موظف	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	السجل التجاري للشركة، رخصة المهن، ختم الأعمال الرسمي، جدول رواتب الموظفين، إذن من ضابط الاتصال في المؤسسة والمُوقّع
- تصريح العمل للعمال غير الأردنيين - نموذج لأغراض إصدار تأشيرة	وزارة العمل	رخصة المهن، نسختان من عقد العامل، شهادة صحية للعامل، نسخة من جواز السفر وصورة شخصية للعامل (إذا كان العامل زراعياً، فعليه إحضار كتاب رسمي للعمال الزراعيين)
- الرقم الضريبي الموحّد (إلزامي) - شهادة ضريبة المبيعات العامة	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	نسخة من السجل التجاري للشركة، نسخة من شهادة الاسم التجاري إن وجدت، عقد تأجير الموقع إن وجد، نسخة من رخصة المهن، رخصة تصدير إن وُجدت، شهادات الراتب والضمان الاجتماعي للموظفين
- عقد توصيل الكهرباء - خطوط توصيل الكهرباء	شركة الكهرباء الوطنية	تصريح مهني ساري المفعول، سجل تجاري، سند الملكية، هوية الأحوال المدنية، خريطة مساحية، خارطة تقسيم/مسح للتقسيم الخارجي للأراضي، اتفاق تأجير في حال وضع المستأجر اسمه، نسخة من فاتورة الكهرباء لأقرب جار
- خطوط المياه والصرف الصحي	وزارة المياه والري	تصريح مهني ساري المفعول، السجل التجاري للشركة، خريطة مساحية، خارطة تقسيم، نسخة عن عقد المبنى، اسم العقار، هوية الأحوال المدنية

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. دليلك لبدء العمل. مشروع مساندة الأعمال المحلية (https://jordanlens.org/activity/start-guide/)

II. إنجاز التسجيل/ مزاولة العمل بشكل رسمي تفرض قيوداً على تأسيس الأعمال التجارية

تشهد إجراءات التسجيل ومزاولة العمل بشكل رسمي الموضحة أعلاه على تبسيط اللوائح السابقة؛ فعلى وجه الخصوص، تم تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات ذات الصلة، كما شجّع الأردن على تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة عن طريق تحديد الحد الأدنى لرأس المال بدينار أردني واحد كوسيلة لحماية سبل المعيشة للشركاء المعنيين. ومع ذلك، ما تزال هناك بعض التحديات فيما يتعلق باللوائح الحالية وتطبيقها، مما يؤكد على حقيقة أن غالبية الشباب الذين يحاولون بدء عمل تجاري (ما يصل إلى 51 بالمئة) في الأردن، وفقاً لتقرير أصدرته اليونيسيف يُخفقون في ذلك، و42 بالمئة يُباشرون تأسيس مشاريعهم فعلاً لكنهم يفشلون في الحفاظ عليها. وعلاوة على ذلك، وكما يتضح من الاستطلاع الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال/ تقرير الأردن الوطني لعام 2019/2020، فإن أقلية فقط من الأردنيين (37 بالمئة) يعتقدون أنه من السهل بدء عمل تجاري في الأردن، بينما يُقرّ ثلثيهم تقريباً (62.1 بالمئة) بأنهم لن يبدأوا مشروعهم التجاري خشية أن يفشل. بالمقارنة مع غيره من البلدان المجاورة، فإن الأردن لا يُبلي بلاءً حسناً فيما يتعلق بهذه المؤشرات؛ ففي عام 2019 جاءت الفرصة المتصورة لبدء عمل تجاري بين الأردنيين في ثالث أدنى مرتبة في المنطقة العربية، بينما جاء الخوف من الفشل في أعلى ثاني مرتبة. وتتمثل التحديات المتعلقة بعملية التسجيل/مزاولة العمل بشكل رسمي فيما يلي:

- التأخيرات خلال مرحلتي الموافقة المسبقة والتسجيل (المرحلة الأولى والثانية من جدول التسجيل والترخيص الموضح أعلاه): على الرغم من أن الوقت المستغرق لتسجيل شركة يبدو قصيراً نسبياً، إلا أنه قد يمتد لفترات أطول في مرحلة الموافقة المسبقة و/أو بعد أي تدخل غير مخطط له من وزارة الداخلية لأسباب أمنية. لا توجد لوائح واضحة فيما يتعلق بإجراءات التصريح الأمني، والتي تستغرق في العادة بين أسبوع إلى أسبوعين. وفي حال عدم منح التصريح يتم وقف عملية التسجيل.
- مرحلة رخص المهن ذات الإشكالية (المرحلة الخامسة): لا تنطوي إجراءات الموافقة على خطوات ووثائق عديدة وتفرض متطلبات مثل متطلب وجود مساحة مكتبية وحسب، بل غالباً ما تستغرق أيضاً مدة أطول من الأسبوع المتوقع بحيث تصل إلى عدة أشهر، فضلاً عن تضمنها سلسلة من الخطوات غير المنسقة إلى حد ما من قبل العديد من الإدارات البلدية والجهات الوزارية والمهنية الأخرى ذات الصلة (مثل دائرة الخدمات العامة، والجمعيات المهنية، وخدمات فحص المنتجات القطاعية المسؤولة عن التحقق من كفاية مرافق المنشآت من حيث التقسيم ومعايير الصحة والسلامة، فضلاً عن جودة منتجاتها -المؤسسة العامة للغذاء والدواء في قطاع الغذاء على سبيل المثال). وغالباً ما تنطوي هذه التفتيشات (الطويلة في بعد الأحيان) على تعديلات فنية وتكاليف إضافية.
- اشتراكات الضمان الاجتماعية المكلفة: يعتبر العديد من أصحاب المشاريع والمنشآت والموظفين مستوى الاقتطاعات الإلزامية للتسجيل في مؤسسة الضمان الاجتماعي مرتفعاً: حيث تبلغ الاقتطاعات 21.75 % من دخل الموظفين لجميع برامج مؤسسة الضمان، بما في ذلك 17.5 % عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، و0.75 % عن تأمين المرض والأمومة، و2 % عن تأمين إصابات العمل و1.5 % عن تأمين التعطل عن العمل. يتحمل الموظفون نسبة اقتطاعات تبلغ 6.5 % من أجرهم الخاضع للاقتطاع (يتحمل العامل لحسابه الخاص نسبة 17.5 % كاملة) و1 % عن تأمين التعطل عن العمل- بينما يتحمل أصحاب العمل نسبة 14.25 % المتبقية. ويُعد مستوى الاقتطاعات المرتفع نسبياً أحد الأسباب الرئيسية في العمالة غير الرسمية، سواء أكانت في المؤسسات الرسمية أم غير الرسمية.
- تصاريح العمل المكلفة: إن الرسوم المرتفعة نسبياً لتصاريح العمل المفروضة على العمال غير الأردنيين (باستثناء اللاجئين السوريين والنازحين من أبناء قطاع غزة)، ابتداءً من 450 ديناراً إلى ما يزيد عن 700 دينار (في حالة العمال الأجانب الذين لديهم كفيل أردني) وصولاً إلى 2200 دينار (للعمال الأجانب دون كفيل) تدفع الكثير إلى العمل في القطاع غير الرسمي. في عام 2020، بلغت نسبة القوى العاملة غير الأردنية في القطاع غير الرسمي حوالي 80 %.

indd 2